

Distr.: General
9 December 2011
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٠ (٢٠١١)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم كل أربعة أشهر تقريراً عن هذا القرار من جميع جوانبه. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي جرت في الصومال بشأن المسارات الرئيسية الثلاثة، وهي: (أ) المسار السياسي؛ و (ب) المسار الأمني؛ و (ج) المسار المتعلق بالمساعدات الإنسانية والانتعاش والتنمية، وحقوق الإنسان، خلال الفترة من صدور تقريره المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١ (S/2011/549) وإلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وهو يقيّم أيضاً التقدم المحرز في تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة للصومال وكذلك تنفيذ خارطة الطريق لإنهاء فترة الانتقال.

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - لقد هيمن على الفترة المشمولة بالتقرير اعتماد المؤسسات الاتحادية الانتقالية لخارطة الطريق الشاملة لإنهاء فترة الانتقال الصومالية (انظر التذييل)، وفقاً لاتفاق كمبالا لعام ٢٠١١، إلى جانب التقدم الذي أحرز لاحقاً في تنفيذه.

٣ - وتبيّن خارطة الطريق المهام ذات الأولوية التي يتعين إنجازها بحلول ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ في مجالات الأمن، والإصلاح الدستوري والانتخابات، والاتصال والمصالحة، والحكم الرشيد. وقد اعتمدت في اجتماع استشاري واسع النطاق عُقد في مقديشو في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر وترأسه ممثلي الخاص. وكان من بين الحاضرين في الاجتماع الرئيس ورئيس المجلس التشريعي ورئيس الوزراء ورئيساً ولايتي "أرض بونت" و "غالودوغ"، وممثلون عن أهل السنة والجماعة، وكذلك أعضاء في السلك الدبلوماسي في مقديشو.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.



٤ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، شرعت حكومة كينيا في تنفيذ "عملية الدفاع عن الوطن" في الإقليم الصومالي. وأعقبت هذه العملية سلسلة من حوادث اختطاف للأجانب، بما في ذلك عاملون في قطاع تقديم المعونة في كينيا، وهي الحوادث التي ينسبها البلد لحركة الشباب.

٥ - وورد في بيان مشترك صادر عن حكومة كينيا والحكومة الاتحادية الانتقالية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر أن الحكومتين ستتعاونان على الاضطلاع بالعمليات الأمنية والعسكرية. وأشار في رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة من الممثل الدائم لكينيا إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/646) التي ألحق بها البيان المشترك إلى أن كينيا قررت اتخاذ إجراءات علاجية ووقائية. وأصدر الرئيس الصومالي ورئيس وزرائه "بياناً توضيحياً" في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر فيه أن الصومال وكينيا لا تزالان ملتزمتين بالعمل معاً. وأوضح بيان مشترك إضافي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وكينيا صدر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أن العملية الأمنية التي أجرتها كينيا داخل الصومال كان الغرض منها القضاء على التهديد الذي تشكله حركة الشباب للأمن القومي لكينيا ورفاهها الاقتصادي، وأنها كانت تستند إلى الحق المشروع في الدفاع عن النفس. بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وورد كذلك في البيان أن التهديد يجب التصدي له بصورة مشتركة بين البلدين بدعم من المجتمع الدولي. وأعرب كل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في وقت لاحق عن تأييدهما للعملية الأمنية الكينية.

٦ - وشهدت هذه الفترة تنافساً على السلطة في منطقتي جوبا جنوبي الصومال حيث برزت عدة كيانات تسعى إلى إقامة إدارات إقليمية متنافسة. وأبدت الحكومة الاتحادية الانتقالية رغبتها في العمل مع هذه الكيانات لمعالجة هذه المسائل وغيرها.

٧ - وظلت السلطات في "أرض بونت" و "أرض الصومال" تتبادلان خطاباً عدائياً بشأن منطقتي سول وسناج المتنازع عليهما. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس "أرض الصومال" بزيارة إلى بلدة لاسكانود المتنازع عليها. وفي بيان صحفي، حذرت حكومة "أرض بونت" من احتمال أن يشعل ذلك فتيل النزاع في المنطقة. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت "أرض بونت" بتحذير "أرض الصومال" من عدم التدخل في النزاعات العشائرية واتهمت حكومتها بتأجيج الاضطرابات العامة والتسبب في تشريد الناس في مقاطعة إيريفافو في منطقة سناج.

٨ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عرض وزير التخطيط والتنمية الوطنية في "أرض الصومال" مشروعاً لخطة التنمية الوطنية للفترة من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦. والخطة تهدف

إلى إيجاد فرص عمل، وتنمية القدرات البشرية، وتحقيق التقدم التكنولوجي، والإدارة المتسمة بالفعالية والكفاءة، وزيادة القدرة التنافسية، ورفع مستويات الدخل. وفي غضون ذلك، واستبقا للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وافق مجلس نواب "أرض الصومال" في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر على مشروع قانون يخفض سن الأهلية للتصويت في الانتخابات البلدية من ٣٥ إلى ٢٥ عاما. واعتمد مشروع القانون من قبل مجلس الشيوخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو الآن ينتظر موافقة رئيس "أرض الصومال".

ألف - دعم العملية السياسية

٩ - واصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة لدعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية في تنفيذ خارطة الطريق دعما لعملية السلام. وفي هذا الصدد، عمل مع صوماليين داخل البلد وخارجه، بما في ذلك أفراد من صوماليي المهجر المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدايمرك وإيطاليا. وفي نفس الوقت، عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مع الحكومة الاتحادية الانتقالية للتصدي لظهور الحكومات الإقليمية، ولا سيما الحكومات الموجودة جنوب وسط الصومال.

١٠ - وقام ممثلي الخاص في إطار مساعيه الحميدة بزيارات منتظمة إلى الصومال والبلدان المجاورة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، دعوت، على هامش الجمعية العامة، إلى عقد قمة مصغرة بشأن الصومال لحشد الدعم الدولي وتعبئة الموارد للحكومة الاتحادية الانتقالية وللبعثة. ومن جملة ما قام به المشاركون حث القادة الصوماليين على تنفيذ خارطة الطريق بشكل كامل، والترحيب بإعادة فتح سفارة تركيا في مقديشو، وكذلك اعتراف إيطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن تُعيدا فتح سفارتيهما هناك.

١١ - وأرحب بالعمل الدؤوب الذي يقوم به فريق الاتصال الدولي بشأن الصومال، الذي عقد اجتماعه العشرين في كونهاغن يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، بمشاركة كل الأطراف الموقعة على خارطة الطريق. ووافق المنتدى على ضرورة تنفيذ خارطة الطريق في الوقت المناسب، وبخاصة صياغة الدستور واعتماده، وإقراره من قبل جمعية تأسيسية، وإجراء الإصلاحات البرلمانية بغرض إنهاء الفترة الانتقالية في الوقت المناسب.

باء - تنفيذ خارطة الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية

١٢ - طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ٢٠١٠ (١٠١١) أن أقدم معلومات مستوفاة عما تحرزه المؤسسات الاتحادية الانتقالية من تقدم إزاء خارطة الطريق. ومما يؤسف له أن عددا

من المواعيد النهائية المتفق عليها لم يحترم. فلم تجتمع بعد آلتنا الامتثال المتوختان في خارطة الطريق - وهما المبادرة السياسية الإقليمية والفريق الدولي المعني بالتنسيق والرصد. غير أن لجنة تقنية تضم ممثلين عن المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمناطق، والمجتمع الدولي اجتمعت مرتين وانفتحت على أن يجري رصد التقدم المحرز من خلال أربع لجان فرعية (معنية بوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور؛ والاتصال والمصالحة؛ والإصلاح البرلماني؛ والحكم الرشيد) على حين تتولى اللجنة الأمنية المشتركة مسؤولية الأمن. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعدت الحكومة الاتحادية الانتقالية تقريراً مرحلياً ستتولى اللجنة التقنية تقييمه.

١٣ - وفيما يلي التقدم المحرز إزاء المهام الأربع ذات الأولوية الرامية إلى إنهاء الفترة الانتقالية قبل ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ (انظر التذييل):

الأمن

١٤ - عقدت اللجنة الأمنية المشتركة اجتماعاً جيد التنظيم مدته يومان في مقديشو في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتسع فيه نطاق التمثيل ليشمل ممثلين من "أرض بونت" و "غلامادو" وأهل السنة والجماعة. وترأس الاجتماع ممثلي الخاص ورئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية. ووافقت الحكومة على الحاجة إلى تقاسم الموارد بشكل عادل في قطاع الأمن برمته. ووافق على مشروع الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار مجلس الوزراء في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وأحيل المشروع إلى البرلمان بغية اعتماده.

الدستور

١٥ - أحرز بعض التقدم في إنشاء الهيئات التقنية اللازمة لوضع الصيغة النهائية لدستور جديد للصومال، وإن كان لا يزال يتعين حل المسائل الموضوعية الرئيسية. ومن بين هذه المسائل حدود البلد، ودور الشريعة، وطبيعة الدولة (اتحادية أم وحدوية)، ونظام الحكم (رئاسي أم برلماني). وفيما يتعلق بعملية صياغة الدستور، عيّنت الحكومة الاتحادية الانتقالية لجنة خبراء تتكون من تسعة أعضاء في ٢٣ أيلول/سبتمبر، ستعاون مع اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور القائمة لوضع الصيغة النهائية للدستور وإجراء مشاورات عامة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عينت الحكومة الاتحادية الانتقالية لجنة مشتركة للتحضير لاعتماد مشروع الدستور وإعداد توصيات من أجل إصلاح البرلمان الاتحادي الانتقالي. وفي غضون ذلك، بدأت أعمال تحضيرية لمؤتمر دستوري تشاوري وطني عُقد في غاروي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر، لمعالجة المسائل الخلافية.

١٦ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات، أسند مجلس الوزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر للجنة تابعة للمجلس مهمة إنجاز ما يلي بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢: (أ) مشروع قانون بشأن إنشاء لجنة انتخابية مستقلة وتسمية أعضاء اللجنة؛ و (ب) قواعد منظمة لعملية إجراء الانتخابات على صعيد المقاطعات وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني؛ و (ج) القوانين المتصلة بتشكيل الأحزاب السياسية وتسجيلها.

التواصل السياسي والمصالحة

١٧ - اتخذت الحكومة الاتحادية الانتقالية عدداً من الخطوات الهامة لتعزيز علاقاتها مع الحكومات الإقليمية والمجتمع المدني. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد اجتماع للمجتمع المدني في مقديشو، بحضور ٦٠ مشاركاً جرى اختيارهم وفقاً لصيغة ٤,٥ لتقاسم السلطة بين العشائر (٤ حصص للعشائر الأربع الرئيسية ونصف حصة لعشائر الأقليات)، وستة ممثلين عن كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي والحكومات الإقليمية وأهل السنة والجماعة. ووافقت منظمات المجتمع المدني على إقرار تنفيذ خارطة الطريق وعلى أنه يتعين عليها القيام بدور من حيث المبدأ في تنفيذه.

الحكم الرشيد

١٨ - أفادت الحكومة الاتحادية الانتقالية بأن اللجنة المختارة المعنية بمكافحة الفساد التابعة لمجلس وزرائه أوصت بإعادة إنشاء مكتب التحقيق في الفساد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت اللجنة الفرعية المعنية بالحكومة في وزارة المالية في الحكومة الاتحادية الانتقالية للاستماع إلى إحاطة من الوزارة المعنية بالإيرادات والمقبوضات والنفقات، وناقشت الخيارات والتدابير الرامية إلى تحسين المساءلة والشفافية.

جيم - اجراءات المحددة الهدف

١٩ - في ١٣ أيلول/سبتمبر، تلقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا إحاطة من منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بشأن برنامج عمل الفريق المكلف عملاً بالفقرة ٦ من قرار المجلس ٢٠٠٢ (٢٠١١).

٢٠ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت اللجنة إحاطة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن التقرير الأول لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٢ (٢٠١١) (انظر S/2011/694). وقدم رئيس اللجنة التقرير الذي يقدم

كل ١٢٠ يوماً، عملاً بالفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، إلى المجلس في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ثالثاً - الوضع الأمني

٢١ - حققت الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها مكاسب مستمرة ضد حركة الشباب، وإن كانت لقاء خسائر فادحة في الأرواح وما زال الوضع غير مستقر إلى أبعد حد. وبحلول أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كانت الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تتواجدان في جُلِّ مناطق مقديشو الستة عشر إن لم يكن فيها جميعها، وإن كان انتشارهما قليل الكثافة مما بقي معه العديد من المناطق مفتقرة إلى الأمن. وبرغم أن حركة الشباب احتفظت بتواجد علني قليل لقواتها المقاتلة في مقديشو، فإن هجماتها الإرهابية التي تكاد تكون يومية، بما فيها ذلك الهجوم الذي تم يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر باستخدام جهاز انفجاري يدوي الصنع محمول على سيارة وأسفر عن قتل أكثر من ١٧٠ شخصاً، والذي أظهر حدوث تحسينات تكنولوجية وجعل جميع مناطق مقديشو معرضة للخطر.

٢٢ - ثم إن "خطة مقديشو الأمنية" التي وضعتها الحكومة الانتقالية أخفقت في وقف عمليات القتل المتكررة التي ترتكبها بعض العناصر المسلحة التابعة لها ضد بعضها البعض، وضد المدنيين، والمشردين داخلياً. وقد زاد من تعقيد التهديد الذي تشكله بعض العناصر الأصلية التابعة للحكومة الانتقالية أن بعض المجرمين والعناصر المسلحة ومقاتلي حركة الشباب يرتدون الزي الرسمي للحكومة الانتقالية عند القيام بهجماتهم. كما تزايدت الاضطرابات المدنية ضد تحويل المعونات بتحريض من الحكومة لمقاصد أخرى وسوء إدارتها.

٢٣ - وقامت الجماعات والكيانات التي بينها وبين الحكومة الانتقالية تحالف هش، بتوسيع نطاق وجودها في منطقتي غيدو وجوبا هوس، في أعقاب بدء العملية الكينية يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٤ - واستمر أهل السنة والجماعة في منطقتي غالغودود وهيران، في محاربة حركة الشباب بدعم من إثيوبيا.

٢٥ - وقد حدثت في "أرض بونت" عمليات قتل وهجمات متعددة بشأن مسائل تتعلق بالعشائر والإجرام والقرصنة والإرهاب. واشتملت حوادث الاختطاف الفعلي لعمال تقديم المعونة، أو التهديد باختطافهم، على احتجاج اثنين من موظفي الفريق الدائمكي لإزالة الألغام كرهائن في غالكاسيو الجنوبية، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

ألف - التقدم المحرز نحو تحقيق الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيزها

٢٦ - واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مدعومة من قبل الأمم المتحدة، تكثيف الجهود من أجل بلوغ القوام المأذون به لقواتها، والبالغ ١٢ ٠٠٠ فرد تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٩٦٤ (٢٠١٠). ويبلغ قوام القوة في الوقت الحالي ٩ ٨٠٠ فرد تقريبا. ومن المتوقع نشر كتيبة إضافية من جيوتي وأخرى من بوروندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢ على التوالي، إلى جانب المعدات المملوكة للوحدات. وبهذا سيبلغ القوام الإجمالي لقوة البعثة ١١ ٥٠٠ فرد تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم نشر ١٤ من ضباط الأركان التابعين لآلية تنسيق الوحدات الاحتياطية لشرق أفريقيا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بغية تعزيز مقر البعثة.

٢٧ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم اللوجستي وفقا لما أذن به مجلس الأمن في القرار ٢٠١٠ (٢٠١١). واستمر في تحسين شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالبعثة، كما واصل دعمه الطبي للبعثة، حيث قام بتنفيذ ٥٨ رحلة جوية للإجلاء الطبي، والنقل، وإعادة إلى الوطن من مقديشو لما مجموعه ١٦٣ من أفراد البعثة في الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. واستمر فريق دعم المعلومات التابع للاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في تشكيل بيعة المعلومات وإبراز الصورة العامة للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتطوير اللوازم والخدمات الأساسية، وإنشاء سلسلة لتوريد حصص الإعاشة، مما ساعد على تحسين العمليات إضافة إلى تحسين نوعية حياة أفراد البعثة.

٢٨ - ومع توسع بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو، تجري عمليات التخطيط والبناء لتوفير مرافق في شمال شرق مقديشو. ويتواصل إحراز تقدم في بناء مرافق دائمة، سواء كانت مسبقة التجهيز أو مصنوعة محليا. وقد بدأت كل من المحطة الجوية، والقاعدة اللوجستية الأمامية، والمطبخ بقاعدة الجامعة عملها الآن بالفعل. ومن المقرر أن تكتمل المرحلة الأولى لمبنى المقر الدائم في أوائل عام ٢٠١٢. ويجري تشييد مرافق الدعم الأولي لكتيبة جيوتي الوافدة لتلبية المواعيد المحددة لنشرها. وعلاوة على ذلك، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم الاتحاد الأفريقي والبعثة في توفير التدريب قبل نشر القوات في بوروندي وجيوتي، وفي إجراء عمليات التفتيش التقني للمعدات المملوكة للوحدات.

٢٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تحديد أولويات تدريب أفراد البعثة لتحسين قدراتهم تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩). وقد تم حتى الآن تدريب ما يزيد مجموعه على ٢ ٥٠٥ موظفين على البرامج المختلفة ذات الصلة بحفظ السلام.

٣٠ - وقام مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بدعم شعبة عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في عمليات الإدارة والتخطيط اليومية لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبغية تمكين الاتحاد الأفريقي من الحصول على تقديرات آنية للأوضاع المتعلقة بعمليات البعثة، يقوم مخططو المكتب بالمساعدة في تشغيل مركز عمليات دعم السلام في أديس أبابا.

٣١ - وتواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي في التخطيط للمرحلة التالية من عمليات البعثة، مع أخذ الوقائع الجديدة التي استحدثت في مقديشو وجنوب الصومال بعين الاعتبار. وقد شارك وكيل الأمين العام للدعم الميداني، وممثلي الخاص للصومال، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في الاجتماع الوزاري للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والدول المعنية الأخرى، وهي إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وحبش وكيينيا، والذي عقد في أديس أبابا، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. واتفق المشاركون على مواصلة أنشطة التخطيط المشترك بغرض وضع خيارات لربط جميع العمليات العسكرية الجارية في الصومال معاً في إطار جهد منسق ومتناسك ضد حركة الشباب ولتقوم بيسط سلطة الحكومة الانتقالية خارج العاصمة، وبإيجاد حيز للتنفيذ الفعال لخارطة الطريق. وفي هذا السياق، عمل مخططو الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات على وضع مشروع مفهوم استراتيجي لعمليات البعثة في المستقبل بحيث يشكل المشروع أساساً للتخطيط العسكري والشُرطي التفصيلي، بما في ذلك إعادة النظر في مفهوم العمليات.

٣٢ - وقد تم النظر في هذه المسائل في ٢ كانون الأول/ديسمبر في اجتماعات رؤساء أركان الدفاع ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. واعتمد مجلس السلام والأمن بيانا يطلب فيه من كينيا أن تنظر على نحو إيجابي في مسألة دمج قواتها في بعثة الاتحاد الأفريقي، ورحب بقرار إثيوبيا دعم العملية المشتركة بين البعثة والحكومة الانتقالية وكيينيا. وطلب مجلس السلام والأمن من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومن الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، الإسراع في وضع المفهوم الاستراتيجي في صيغته النهائية بغرض النظر فيه في وقت مبكر. علاوة على ذلك، فقد طلب مجلس السلام والأمن

من المفوضية تقدم توصيات لتعزيز ولاية البعثة والإذن بتقويتها على النحو المطلوب. كما قرر مجلس السلام والأمن أن يأذن للبعثة بتدريب ونشر مفارز لحماية السفن. وقام المجلس ببحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على توسيع مجموعة تدابير الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بحيث تفي بالاحتياجات المبينة في المفهوم الاستراتيجي، بما في ذلك توفير عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها، ونشر مفارز لحماية سفن البعثة، وسداد البدلات المستحقة للقوات والمعدات المملوكة للوحدات، ونشر وحدات الشرطة المشكّلة، فضلاً عن دمج القوات الكينية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وأكد مجلس السلام والأمن مجدداً دعوته إلى مجلس الأمن لاعتماد قرار بإنفاذ تدابير لمراقبة الدخول إلى موانئ كيسمايو، وحرر ديري، وميركا وبرعاوي، فضلاً عن فرض منطقة لحظر الطيران. كما قام مجلس السلام والأمن بتشجيع مجلس الأمن على النظر في اتخاذ خطوات خلاقية وعملية المنحى، بما في ذلك القيام فوراً بالتحويل الجزئي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في قطاع مقديشو وضواحيها مُكلّفة بتوطيد السلام، مع استمرار الجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية في بقية أنحاء الصومال.

٣٣ - ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي تواجه ثغرات خطيرة في الموارد. فقد تأخر سداد التكاليف للدول المساهمة بقوات عن المعدات المملوكة للوحدات، حتى الآن، مدة تسعة أشهر، بسبب عدم كفاية الموارد في الصندوق الاستئماني. وتعاني البلدان المساهمة بقوات من نقص كبير في المعدات وتفتقر إلى عناصر التمكين وعناصر مضاعفة القوة التي تتطلبها البيئة الأمنية الصعبة. ولما كان الوضع على أرض الواقع مستمر في التطور، مع الاحتمال المتزايد بأن تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي قريباً بنشر قوات خارج مقديشو، فمن الضروري أن يكون التمويل كافياً ومضموناً ويمكن التنبؤ به من أجل تيسير القيام بعمليات التخطيط واكتساب القدرات التشغيلية بطريقة أفضل.

٣٤ - وقد بدأ مهندسو البعثة في التدريب على إزالة الألغام في أيلول/سبتمبر. وسيؤدي ذلك إلى تحسين قدرات البعثة على إزالة الألغام من المناطق التي تمت السيطرة عليها حديثاً بالعاصمة وتأمينها. وقد قامت البعثة بتدمير ١ ٧٣٥ قطعة متفجرة، بما في ذلك ١ ٧٢٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ١٥ قطعة من الأجهزة المتفجرة المرجّلة.

باء - تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية

٣٥ - بالإضافة إلى التقدم المحرز في وضع الصيغة النهائية لمشروع الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار المشار إليها في الفقرة ١٥ أعلاه، واصل المجتمع الدولي تقديم دعمه لبناء المؤسسات الأمنية الصومالية.

الجيش

٣٦ - استناداً إلى بيانات الرواتب، فقد بلغ قوام قوات الأمن الوطنية الصومالية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر حوالي ١٠ ٣٠٠ جندي داخل مقديشو. ويشمل هذا العدد ٨٦٩ مجنّداً أكملوا تدريبهم ببعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في أوغندا في أيلول/سبتمبر. وبدأ عدد إضافي مقداره ٦٢٠ من الجنود وضباط الصف والضباط التدريب بالبعثة في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تم دفع رواتب شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١١ في شهر آب/أغسطس. كما تم صرف رواتب شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر للقوات التي تقوم الولايات المتحدة بدفع رواتبها في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وستقوم الولايات المتحدة بتوفير التمويل اللازم لدفع رواتب ٧٠٣٤ جندياً تابعين لقوة الأمن الوطنية الصومالية حتى منتصف عام ٢٠١٢. وتعمل كلٌّ من إيطاليا والاتحاد الأفريقي على دفع رواتب العدد المتبقي من قوة الأمن الوطنية الصومالية البالغ عددهم ٣ ٢٧٤ جندياً.

٣٧ - ويشكل عدم وجود ثكنات لإيواء قوات الحكومة الانتقالية المديرين مصدر قلق مستمر، حيث أنه يؤدي إلى عدم انضباط القوات وعدم القدرة على السيطرة عليهم. ولا يزال التوسع في معسكر الجزيرة بتمويل من الاتحاد الأوروبي مستمراً، وسيوفر عند اكتماله المأوى لـ ٢ ٠٠٠ جندي.

الشرطة

٣٨ - يبلغ مجموع قوام قوة الشرطة الصومالية التي تم تدريبها بمساعدة دولية في الوقت الحالي ٥ ٣٧٠ فرداً.

٣٩ - واضطلعت قوة الشرطة الصومالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتوسيع نطاق التغطية ليشمل جميع المناطق التي استولت عليها قوات الحكومة الانتقالية في مقديشو، وذلك بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع إيلاء اهتمام خاص لمخيمات المشردين داخلياً ونقاط توزيع الأغذية. وتم تَفَقُّد مراكز الشرطة بهدف إصلاحها أو إعادة بنائها، في حين وُضِعَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقترحات لنقاط متنقلة للشرطة في المناطق الاستراتيجية الرئيسية.

٤٠ - وقد تأخر دفع رواتب الشرطة حتى الآن ٩ أشهر. وقد أكمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدعم من اليابان والاتحاد الأوروبي، دفع الرواتب عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٠ لـ ٣٠٧٤ من أفراد الشرطة، وتجري عملية دفع الرواتب عن الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لـ ٣٥٠٠ من أفراد الشرطة. وتم الالتزام بتمويل الرواتب للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى شباط/فبراير ٢٠١١. وقد بُذلت الجهود لدفع علاوة لمدة أربعة أشهر إلى ٣١٤ من ضباط الشرطة الصومالية الذين حضروا دورة تنشيطية في عام ٢٠١١ بأكاديمية الشرطة في مقديشو. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتسهيل عملية توزيع أزياء رسمية زرقاء وخوذات وقيود لليدين إلى الموظفين المدربين.

٤١ - وقام صندوق بناء السلام في "أرض بونت" بتقديم ٣ ملايين دولار لدعم الجهود الرامية إلى التأهيل المهني للشرطة وإلى معالجة التوترات المجتمعية عن طريق المساعدة في إعادة التوطين الدائمة للمشردين داخليا. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتدريب ٦٠٠ من ضباط الشرطة، بمن فيهم ٢٠ امرأة، وساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية التوطين الدائم للمشردين داخليا مع السلطات المحلية بتوفير ٣٧٨ سند ملكية للأراضي في غالكاسيو، في "أرض بونت".

مكافحة الألغام

٤٢ - استجابت شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ٥٩ نداء تتعلق بأخطار المتفجرات، باستعادة ٢٥٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ١١ من الأجهزة المتفجرة المرجحة. وهذه الزيادة التدريجية في القدرات توضح مقدرة الحكومة الانتقالية على الاستجابة في مناطق لا تستطيع فيها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال القيام بذلك، مع توفير خدمة واضحة في مجال السلامة والأمن للشعب الصومالي.

العدالة والإصلاحات

٤٣ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر كان هناك ١٠٤ من القضاة والمدعين العامين في مقديشو و "أرض الصومال" و "أرض بونت" مسجلين في دورات تدريبية يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفذها كليات الحقوق في جامعات مقديشو وغاروي وهرجيسا. وسيتم الانتهاء من الدورات التدريبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد عالج مقدمو المساعدة القانونية الصوماليون المدعومين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من

٥٠٠٠ قضية في عام ٢٠١١. كما يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم ٢٧ مركزاً لتقديم المساعدة القانونية في جميع أنحاء الصومال، حيث تعمل تلك المراكز من خلال نقابات المحامين وكليات الحقوق بالجامعات والمنظمات غير الحكومية المحلية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٤ - أنشأت الحكومة الاتحادية الانتقالية لجنة تنسيقية مؤقتة مشتركة بين الوزارات لمعالجة مسألة فك ارتباط المحاربين وأعضاء الميليشيات المسلحة الأخرى والشباب. وقد أعرب كل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال، عن استعدادهم لتقديم الدعم التقني للجنة. ولكن المحاربين السابقين المشار إليهم في تقرير سابق، وعددهم ٦٠ محارباً، لا يزالون في موقع التجميع التابع للحكومة الانتقالية في مارينو بمقديشو، وأفادت التقارير بأن عددهم قد زاد. ولا يزال وضع هذه المجموعة في موقع مارينو غير واضح، ولم يُحرز أي تقدم في معالجة الوضع على أرض الواقع.

جيم - القرصنة

٤٥ - منذ تقرير المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/662) المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٥٠ (٢٠١٠)، انخفض عدد السفن المحتجزة من ١٥ إلى ١٤ سفينة، على حين انخفض مجموع الرهائن من ٣١٦ إلى ٢٩٠ رهينة، وفقاً للمنظمة البحرية الدولية. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب الاجتماع العام العاشر لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، أكد الفريق، فيما أكد، دعمه لـ "عملية كمبالا" التي تيسر الحوار بين السلطات الصومالية، وأشار إلى دعوة الأمم المتحدة للنظر في عقد الاجتماعات المقبلة لفريق الاتصال و/أو أفرقة العاملة داخل الصومال، وذلك لتعزيز التنسيق في الميدان.

٤٦ - وتواصل الأمم المتحدة تنفيذ برامج مكافحة القرصنة في قطاع العدالة الجنائية الصومالي، وكذلك الحملات الإعلامية جنوب وسط الصومال و "أرض بونت". وسينتهي العمل في مكافحة القرصنة الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في "أرض الصومال" في أوائل عام ٢٠١٢، بعد قرار "أرض الصومال" بالانسحاب من اتفاق يقضي بقبول القرصنة المدانين من سيشيل، وبعد الإفراج غير المبرر عن قراصنة من سجن هرجيسا.

٤٧ - وفي ما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية للصومال ومياهها، ولا سيما في ما يخص القرصنة، لم تحدث تطورات مهمة منذ تقرير المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/661)، على الرغم من أن هذه المسألة أعطيت أولوية في خارطة الطريق.

رابعا - أوضاع الشؤون الإنسانية والإنعاش والتنمية وحقوق الإنسان

ألف - الأوضاع الإنسانية

٤٨ - استمرت الأوضاع الإنسانية في التردّي خلال شهر أيلول/سبتمبر، وانتشرت المجاعة إلى مناطق جديدة جنوبي الصومال. فبالإضافة إلى جنوبي باكول وشبيلي السفلى، وأجزاء من شبيلي دكسي (الوسطى)، والمناطق التي تؤوي المشردين داخليا في ممر أفغويي وفي مقديشو حيث بدأت المجاعة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١١، وأعلنت المجاعة في منطقة باي بأكملها في أوائل أيلول/سبتمبر. ويعيش في المناطق المتأثرة بالمجاعة عدد يقدر بـ ٧٥٠.٠٠٠ شخص، وهم معرضون لخطر الموت.

٤٩ - واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر تغير هذا الاتجاه وخرجت ثلاث من المناطق الست هي باي، وباكول وشبيلي السفلى من المجاعة في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ولكنها لا تزال في مستويات ما قبل المجاعة. وكان ذلك بسبب زيادة المساعدة الإنسانية في المناطق التي تعاني الأزمة جنوبي الصومال. ولا يمكن أن تدوم هذه التحسنات إلا باستمرار تقديم المستوى الحالي من المساعدة الطارئة. وتستمر المجاعة في أجزاء من شبيلي الوسطى وبين السكان المشردين داخليا في أفغويي ومقديشو. ولا يزال عدد يقدر بأربعة ملايين صومالي يعيشون أزمة حادة في الغذاء وأسباب المعيشة على مستوى البلد، ولا يزال ٢٥٠.٠٠٠ شخص عرضة لخطر الموت.

٥٠ - ورغم العقبات التي تعترض إمكانية وصول المساعدات، استطاعت المنظمات الإنسانية أن تضاعف نشاطاتها منذ إعلان المجاعة. ولكن في كثير من أجزاء البلد لا يسمح بوصول المساعدات إلى السكان الذين يعيشون الأزمة إلا بعد مفاوضات مطولة، علما بأن ذلك مقصور على قطاعات إنسانية أو مقاطعات محددة.

٥١ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر منعت حركة الشباب ست وكالات تابعة للأمم المتحدة و ١٠ منظمات غير حكومية من العمل في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، واحتلت مجتمعات المساعدة الإنسانية في حدور وواحد بمنطقة باكول، وفي بايدوا بمنطقة باي، وفي بيليت وين بمنطقة هيران، وفي ميركا بمنطقة شبيلي السفلى. واحتجز خمسة من موظفي المساعدة الإنسانية لفترة امتدت يومين قبل أن يطلق سراحهم سالمين، كما نُهب عدة

مجمعات للمساعدة الإنسانية. ورغم بقاء بعض المنظمات غير الحكومية، فقرار حركة الشباب يهدد التحسن الهش للحالة الإنسانية في جنوبي الصومال، حيث لا يزال ٣ ملايين شخص يعيشون تحت وطأة الأزمة الإنسانية.

٥٢ - وقد أثرت بداية موسم الأمطار في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر تأثيراً سلبياً على السكان الذين يعيشون تحت وطأة الأزمة، إذ نجم عنها زيادة في الأمراض التنفسية المنقولة بالماء ومرض الملاريا، وهي أمراض قد تكون قاتلة بالنسبة للسكان الذين يعانون من سوء التغذية. وقد حفزت الأمطار الأنشطة الزراعية جنوبي الصومال؛ ولكن يتوقع أن يكون الإنتاج الزراعي منخفضاً في موسم الحصاد في منطقة الدير في كانون الثاني/يناير، نظراً لهجرة أعداد كبيرة من السكان من المناطق المتضررة في الأشهر الأخيرة.

٥٣ - وقد عادت نسبة التشرد الداخلي إلى الارتفاع ارتفاعاً هائلاً في تشرين الأول/أكتوبر عندما استؤنف القتال في مقديشو وأجزاء في جنوبي الصومال، وذلك بعد انخفاضها في أيلول/سبتمبر. وانخفضت نسبة التشرد الخارجي مقارنة مع الربع الثالث من العام، حيث كان هناك ٦٧ ٠٠٠ صومالي فقط يبحثون عن مأوى لهم في البلدان المجاورة في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ويعزى ذلك إلى القتال المتدلع في المناطق المتاخمة لكينيا، مما جعل عبور اللاجئين للحدود أمراً أقرب إلى المحال.

٥٤ - ولا يزال التمويل الإنساني للصومال في ازدياد وإن كان معدل الزيادة لم يبق على ما كان عليه في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وحصلت مبادرة النداء الموحد من أجل الصومال على أكثر النداءات شمولاً من حيث التمويل في عام ٢٠١١، فقد تلقت أكثر من ٨٠٠ مليون دولار من أصل بليون دولار طلبتها. وقد استجاب المتبرعون التقليديون وغير التقليديين بسخاء لاحتياجات الشعب الصومالي، ولا سيما منذ بدء المجاعة.

الأنشطة الإنسانية

٥٥ - شهد الربع الأخير من العام زيادة كبيرة في حجم المساعدة الإنسانية المقدمة في جميع القطاعات تقريباً، بما في ذلك الطعام والماء والتغذية والصحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، حصل أكثر من ٢,٦ مليون صومالي على مساعدة غذائية. وحتى الآن، استفاد هذا العام ١,٢ مليون شخص من الحصول على ماء مستدام، بمن فيهم ٥٧٥ ٠٠٠ شخص منذ نشوب الأزمة في تموز/يوليه، وقُدِّمَ لأكثر من ١,٨ مليون شخص مؤونة مؤقتة من الماء الصالح للشرب، مع الوصول إلى الغالبية منذ تموز/يوليه. وقد زار مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مستوطنات المشردين داخلياً في دولو ومقديشو يومي

٣٠ و ٣١ آب/أغسطس، حيث دعا جميع الأطراف إلى وقف أعمال العنف، واحترام القانون الإنساني والسماح بوصول المساعدات إلى جميع الأشخاص المحتاجين دون أي عائق.

٥٦ - ومنذ إعلان المجاعة، قام برنامج الأغذية العالمي بمضاعفة حجم استجابته، حيث ارتفع متوسط التغطية بالمساعدات من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص شهريا في تموز/يوليه إلى أكثر من ١,١ مليون شخص في تشرين الأول/أكتوبر. ورغم ذلك فالتراع وسوء البنية التحتية للطرق التي ازدادت سوءا بسبب سقوط أمطار أغزر من المعدل، وكذلك ازدحام الموانئ وانعدام الأمن، لا تزال جميعها تعيق الوصول إلى أجزاء من البلد ولا يزال يبلغ عن ثغرات كبيرة في مناطق جوبا السفلى، وشبيلي الوسطى وجنوبي جلودو.

٥٧ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، تمكن شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من الوصول إلى نحو ٦٥ ٠٠٠ طفل من أصل ٤٥٠ ٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ٥ سنوات ويعانون من سوء تغذية حاد، وكان ذلك بصورة رئيسية في الجنوب، حيث يعيش أكثر من ٧٥ في المائة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. وكتدبير يقي من المزيد من سوء التغذية ومعدل الوفيات بين الفئات المعرضة للخطر، واصلت الوكالات دعمها لـ ٥٠ ٠٠٠ أسرة في المتوسط كل شهر، وذلك عن طريق برامج شاملة للتغذية التكميلية. وبالإضافة إلى ذلك أدخلت ٢٠ ٠٠٠ أسرة في برامج "التغذية الرطبة".

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام بتطهير أكثر من ٤ كيلومترات مربعة من الأراضي لكي يستخدمها السكان المحليون، حيث دُمّرت ٣٨٣ قطعة متفجرة بما في ذلك ٧ ألغام مضادة للأفراد ولغمات مضادان للدبابات و ٣٧٤ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. ولتخفيف تأثير تلك الأجهزة نُشرت رسائل توعية لأكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص في أيلول/سبتمبر.

باء - أنشطة الإنعاش والتنمية

٥٩ - خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الأمم المتحدة والنظراء في الحكومة والمجتمع المدني بتحديد الأولويات المشتركة للعام ٢٠١٢، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال. كما جرت مناقشة "الخطة الإنمائية الوطنية لـ "أرض الصومال" مع الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، وذلك في منتدى رفيع المستوى لتنسيق المعونة، عقد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في هرجيسا.

٦٠ - وازدادت إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والتغذية والمياه والصرف الصحي وحفظ الصحة، في إطار نواتج الخدمة الاجتماعية لاستراتيجية المساعدة. وبدأ تطبيق المجموعة

الأساسية من الخدمات الصحية في "أرض الصومال" و "أرض بونت". وتحقق تقدم في إدخال شراكات بين القطاعين العام والخاص تتعلق بإمدادات المياه للريف في "أرض بونت" و "أرض الصومال"، وتأسست شركات جديدة للمياه تقوم بتشغيل إمدادات المياه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر بدأ الإعداد لعمليات كبرى لإصلاح شبكات المياه في قريتين، واستمرت عمليات إصلاح إمدادات أخرى للمياه على نطاق صغير وللمدارس ومرافق الرعاية الصحية في أنحاء "أرض بونت" و "أرض الصومال".

٦١ - وفي إطار تحقيق نواتج الحد من الفقر وتوفير أسباب المعيشة لاستراتيجية المساعدة، استفادت أكثر من ١٥٠.٠٠٠ أسرة في جنوبي ووسط الصومال من برنامج العمل مقابل النقود ومن إيجاد فرص عمل. ووزعت مدخلات الزراعة على ١٥٨.٠٠٠ أسرة في جنوبي الصومال وتم تلقيح ٢,٦ مليون حيوان. وبدأت في مقديشو شراكة بين القطاعين العام والخاص تتعلق بإدارة النفايات الصلبة وإمدادات المياه. وفي "أرض بونت"، أنشأت الأمم المتحدة أسواقا للسمك وقامت بمعالجة جموعية للماشية في سبع مقاطعات، كما وفرت التمويل بالغ الصغر. وفي "أرض الصومال" نفذت الأمم المتحدة مشاريع مائة، وشيدت مرافق صحية وأصلحت الطرق.

٦٢ - وفي إطار تحقيق نواتج الحكم الرشيد والأمن الإنساني لاستراتيجية المساعدة، رأس مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بعثة إلى مقديشو في أيلول/سبتمبر للتخطيط لتقييم قطاع السجون الصومالي مع وزير العدل. وسيرتكز ذلك على النتائج الواردة في تقرير الدائرة الاستشارية للقانون الجنائي والشؤون القضائية، وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن الحالة الراهنة داخل سجن مقديشو المركزي. وفي "أرض الصومال" تمكنت وزارة المالية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من زيادة حجم الإيرادات التي حصلت عليها في الربع الثالث من العام، لتصبح ٢٤ مليون دولار، وهي زيادة بنسبة ٩٠ في المائة بالمقارنة مع الربع نفسه من العام ٢٠١٠. وبذلك تمكنت الحكومة من مضاعفة مرتبات موظفي الخدمة المدنية وموظفي الأمن.

جيم - الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والإنعاش في مقديشو

٦٣ - تواصل الأمم المتحدة تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين الوضع الأمني في مقديشو، بما في ذلك إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات. وقد دعمت الأمم المتحدة لجان السلامة في المقاطعات من خلال مشروع "الشباب من أجل التغيير" المشترك. وقد وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإحالات الطبية والدعم النفسي - الاجتماعي والمشورة القانونية للناجين من العنف الجنسي والجنساني، كما توصل البرنامج إلى اتفاق مع كبير القضاة بالمحكمة العليا

الصومالية لدعم المحاكم المتنقلة. ودخل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مشاورات بشأن برنامج جديد مصمم لتوفير فرص عمل مستدامة لنحو ١٠٠٠ شخص، و ١٥٠٠٠ يوم عمل مؤقت، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية للاقتصاد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر بدأت المنظمة الدولية للهجرة برنامجاً مدته ثلاثة أشهر للتخلص من النفايات، ليوفر دعماً لأسباب المعيشة في حالات الطوارئ يستفيد منه ٨٠٠ شخص مشرد داخلياً معظمهم من النساء.

٦٤ - وقدمت الأمم المتحدة في إطار استراتيجيتها لتحقيق الإنعاش والاستقرار لمقديشو، استراتيجية مرحلية ومجموعة من المشاريع المحدية، وذلك في اجتماع فريق الاتصال الدولي الذي انعقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر في كوبنهاغن. وبعض المشاريع مستمرة كما ورد أعلاه، ولكن مواصلة التنفيذ تتوقف على توافر الأموال في المستقبل. وتقوم الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ووزارات الحكومة الاتحادية الانتقالية وإدارة بنادر على أولويات الحكومة الانتقالية (الأمن البشري والخدمات الأساسية والتوظيف) التي تمت الموافقة عليها في حزيران/يونيه. وتأتي الأنشطة مكتملة للاستجابة الإنسانية وتشمل مبادئ الاستدامة والمساءلة والشفافية.

٦٥ - وقامت بعض وزارات الحكومة الانتقالية بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشباب والعمل والرياضة ووزارة التعليم بتوفير بعض الدعم للمدارس في مقديشو. ولكن تحصيل الحكومة الانتقالية للإيرادات في بعض المجالات مثل رسوم الموانئ ومساعدات المانحين الثنائيين لأفراد ووزارات في الحكومة لا يزال أمراً يشوبه الغموض. وقد أعلنت وزارة المالية إن الرسوم الجمركية التي يجري تحصيلها من الميناء البحري والمطار تذهب إلى المصرف المركزي ويقوم المحاسب العام ومراجع الحسابات العام بتقديم بيان عنها. وتركز نفقات الحكومة الاتحادية الانتقالية على التكاليف التشغيلية، بما فيها دفع مرتبات العاملين في الخدمة المدنية والنفقات العامة للوزارة. ولا توجد معلومات عن الضرائب البلدية التي يتم تحصيلها من الأسواق والشركات التجارية المحلية، وتحتاج التشريعات المتعلقة بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام إلى تنقيح، وتطبيقها بشكل موحد. وقد اعتمد مجلس الوزراء والبرلمان قانون المصرف المركزي للعام ٢٠١١ في أيلول/سبتمبر، على حين لا يزال قانون المؤسسات المالية وقانون الإدارة المالية العامة ينتظران البت فيهما.

دال - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٦٦ - تفيد تقارير بأن حركة الشباب تقوم بالتجنيد القسري في شيبلي السفلى وإعدام أشخاص للاشتباه في قيامهم بالتجسس. وفي كثير من الأحيان، تؤدي هجمات بالقنابل

اليديوية تشننها الحركة على الحكومة الاتحادية الانتقالية وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى سقوط قتلى في صفوف المدنيين.

٦٧ - وأدى تزايد العمليات العسكرية في المناطق الجنوبية من الصومال إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتهجيرهم. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت الأنباء أن غارة جوية على بلدة جيليب في جوبا دكسي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٣ أشخاص وإصابة ما يزيد على ٥٠ بجروح، معظمهم من النساء والأطفال. وأعلنت كينيا، بأنها ستحقق في جميع التقارير المتعلقة بسقوط ضحايا مدنيين من جراء العملية التي شنتها. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وفي بيان مشترك أصدرته الصومال وكينيا، أعربت الحكومة الاتحادية الانتقالية عن التزامها بالتّمسّاس مساعدة المحكمة الجنائية الدولية على التحقيق في ارتكاب حركة الشباب جرائم ضد الإنسانية بهدف السعي لاستصدار لائحة اتهام بحقها.

٦٨ - وفي مقديشو، أفادت تقارير عديدة عن وقوع أعمال نهب وقتل وعنف جنسي ارتكبتها مسلحون يرتدون الزي العسكري ضد أشخاص مشردين داخليا. فلم يطبّق، إلى حد بعيد، مرسوم الطوارئ الصادر عن الحكومة الاتحادية الانتقالية المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١١ الذي يحظر دخول الميليشيات أي مخيمات للمشردين داخليا. وأدت المحاكمات إلى صدور أحكام بالإعدام وتنفيذ بعض عمليات الإعدام على الرغم من وقف تطبيق عقوبة الإعدام المعلن في سياق آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وقد أُجريَ الاستعراض في أيلول/سبتمبر، وأدى إلى اعتماد الصومال لجميع التوصيات الواردة البالغ عددها ١٥٥ توصية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

٦٩ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، صدر تقرير أُعد بتكليف من مفوضية حقوق الإنسان بعنوان "الأضرار اللاحقة بالمدينين في الصومال: وضع آلية مناسبة لمواجهةها". وتوصي منظمة (حملة من أجل الضحايا الأبرياء في حالات النزاع) غير الحكومية المعروفة اختصاراً بـ "CIVIC"، في التقرير، بإنشاء خلية لتتبع جميع حوادث الإضرار بالمدينين وتحليلها والتحقق فيها والاستجابة لها. وأيدت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تأييدا تاما ما جاء في التقرير، وسيجري تدبير التمويل من جهات مانحة لإنشاء الخلية وما يتصل بها من آلية التعويض.

٧٠ - وتقوم "أرض بونت" بوضع تشريع بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وآخر بشأن إنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فإن اعتقال أكثر من ٣٠٠ شاب واحتجازهم في "أرض بونت" للاشتباه في وجود علاقات بينهم وبين حركة الشباب أثار قلقاً شديداً.

هاء - حماية الطفل

٧١ - زارت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مقديشو في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر لدعم جهود فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة الرامية إلى الدفع قُدمًا بالحوار مع الحكومة بشأن وضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. وخلال الزيارة، حصلت على التزام من الرئيس ومن رئيس الوزراء بإعداد خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبل الحكومة الاتحادية الانتقالية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). كذلك عيّنت الحكومة الانتقالية لهذه الغاية جهات تنسيق عسكرية ومدنية جديدة للعمل مع الأمم المتحدة.

٧٢ - وتحتجز الحكومة حاليا عددا غير مؤكد من الأطفال المجندين السابقين في حركة الشباب. وقد تمكنت ممثلي الخاصة من لقاء بعضهم. ومنذ الزيارة التي قامت بها ممثلي الخاصة، تعهدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتقديم المساعدة في إعادة إدماج أولئك الأطفال، وفي تقديم المساعدة للحكومة على إيجاد موقع بديل يمكن فيه توفير الخدمات الخاصة بالأطفال. وستكون إحدى الأولويات في الأشهر القادمة كفالة حصول الأطفال المرتبطين سابقا بحركة الشباب على الرعاية وفقا للقواعد والمعايير الدولية لحماية الطفل.

٧٣ - وعلمنا بأن أكثر من ٢٠٠ انتهاك من الانتهاكات الخطيرة التي أفادت التقارير بوقوعها ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنطوي في المقام الأول على تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية، والقتل، والتشويه، وعلى شن هجمات على المدارس ومنع وصول المساعدة الإنسانية، ارتكبتها، أساسا، حركة الشباب في جنوب وسط الصومال.

٧٤ - وعلى الرغم من عرقلة حركة الشباب لإنشاء الأمم المتحدة مساحات ملائمة للطفل، تمكّن ما يزيد على ٣٦ ٠٠٠ طفل من الوصول إلى تلك المرافق التي سجّلت لديها ٣٧٨ طفلا منفصلين عن ذويهم.

٧٥ - وواصلت الأمم المتحدة في الصومال جهودها الرامية إلى معالجة الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال من خلال فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، التي اجتمعت للمرة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر. هذا، وقد اتُمدب مستشار معني بحماية الأطفال إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

واو - المرأة والسلام والأمن

٧٦ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الدعم لوزارة تنمية المرأة وشؤون الأسرة بالحكومة الانتقالية في عقد اجتماع مع ممثلات ٣٢ منظمة نسائية صومالية من جنوبي وسط الصومال و "أرض بونت" وغالمودوغ، ومن الشتات، لوضع استراتيجيات فعالة تضمن مشاركة المرأة في المهام الانتقالية. وتدعم الأمم المتحدة أيضا إجراء مشاورات بشأن المشاركة السياسية للمرأة في "أرض الصومال" وفقا لمرسوم رئاسي صادر في أيلول/سبتمبر.

٧٧ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بوجومبورا تدريبا سابقا لمرحلة نشر الأفراد شمل ٤٠ ضابطا تابعين لكتيبة بوروندي وافدة، من أجل التوعية وتعزيز سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها حفظة سلام تابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

خامسا - التنسيق

ألف - وجود الأمم المتحدة ونهجها المنسق في الصومال

٧٨ - تم تنقيح الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي يوجه نشاط الأمم المتحدة في الصومال ومواءمته مع خارطة الطريق. وعلى الرغم من الظروف الأمنية الصعبة والمضطربة، يصل عدد أفراد عمليات الأمم المتحدة في الصومال إلى ١ ٠٠٠ موظف متواجدين في البلد يوميا. وتتم إدارة المخاطر عن طريق تقييمات منتظمة، بطرق منها اتخاذ قرارات متعلقة بالمخاطر المقبولة، ونشر قدرات أمنية إضافية، وكذلك المقومات اللازمة لإنقاذ الحياة والإجلاء.

٧٩ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، نشر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ٢٨ فردا داخل الصومال، و ١٤ فردا في هرجيسا و ١٠ أفراد في غاروي و ٤ في مقديشو. ويُتوقع أن يكتمل نشر الأفراد عقب تشييد عدد كاف من أماكن الإقامة التي تفي بالحد الأدنى من المعايير الأمنية. ويُتوقع إنجاز أماكن إقامة دائمة قادرة على استيعاب حوالي ٣٢ فردا من أفراد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أواخر عام ٢٠١١.

٨٠ - وبدأت المفاوضات مع الحكومة الانتقالية لإبرام اتفاق مركز البعثة لكل من المكتب السياسي ومكتب دعم البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، خاطبت ممثلي الخاصة سلطات المناطق في "أرض بونت" و "أرض الصومال"، محددة الامتيازات والحصانات والتسهيلات والإعفاءات والحقوق التي سُمّح للمكتب السياسي وموظفيه.

باء - التعاون بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

٨١ - تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع نظرائها في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في جميع جوانب عملها في الصومال. وقد تواصل عقد اجتماعات التنسيق الشهرية بين المكتب السياسي وبعثة الاتحاد الأفريقي والهيئة على المستوى التقني وعلى مستوى الرؤساء. واجتمع رئيسا البعثة والهيئة في أديس أبابا في ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠١١ لصياغة موقف مشترك من عملية السلام في الصومال وكذلك الترتيبات الدائمة للتبليغ وبناء القدرات وتبادل المعلومات مع الحكومة الانتقالية.

٨٢ - وعلاوة على ذلك، تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي ومع الهيئة على تعزيز التعاون بين الموظفين المدنيين العاملين في الصومال. ويشمل ذلك تعزيز التعاون في مجال الأنشطة المتعلقة بالأمن والإنعاش والأنشطة المضطلع بها على الصعيدين السياسي والإنساني من خلال التحليلات والإحاطات الإعلامية المشتركة، وإيفاد بعثات إلى الصومال، وكذلك عن طريق توفير الدعم التقني والتدريب.

٨٣ - ويجري حالياً إعداد استراتيجية سياسية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والهيئة والأمم المتحدة بهدف توفير توجيهات يدعمها المفهوم الاستراتيجي العسكري للاتحاد الأفريقي. ويهدف ذلك إلى كفالة أكبر قدر من التنسيق من أجل تعزيز نجاح تنفيذ خارطة الطريق.

سادسا - حشد الموارد

٨٤ - تلقى الصندوق الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إسهاما غير مشروط يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من الهند. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت المملكة المتحدة بتقديم مبلغ ٦٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني لأغراض رفاه قوات بعثة الاتحاد الأفريقي. وتجري حالياً مفاوضات مع كل من الدانمرك وكندا بشأن ما يمكن أن تقدماه من دعم. ولدى الصندوق الاستئماني رصيد غير ملتزم به يبلغ ٦,١ ملايين دولار، مخصص في معظمه لأغراض غير عسكرية.

٨٥ - وتلقى الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ يورو (٤١٣ ١٦٠ دولاراً) من فنلندا لدعم مشروع ينفذه المكتب السياسي للتوعية والمصالحة في الصومال، وكذلك مبلغ ٤٧ ٠٦٥ دولاراً من سويسرا لدعم اللجنة التقنية المكلفة بتيسير تنفيذ خارطة الطريق وتنسيقه والإشراف عليه. ولدى الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال رصيد غير ملتزم به مقداره ١,٥ مليون دولار.

٨٦ - ولدى الصندوق الاستئماني لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية رصد غير ملتزم به مقداره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.

٨٧ - وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وقَّعت ممثلي الخاصة هي ورئيس مجلس الوزراء على تقدير للموارد اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق. وقُدِّر المبلغ الإجمالي وقدره ٣٥,٦ مليون دولار بناء على عملية مسح وتحليل للثغرات نفذتها الحكومة الانتقالية ومكتب الأمم المتحدة السياسي. وهو لا يشمل الاحتياجات المتصلة بمعيار الأمن، الذي يستلزم تقديراً مستقلاً للتكاليف.

٨٨ - ومنذ إنشاء الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تلقى الصندوق مساهمات بمبلغ ١١ مليون دولار صرف منها ٧ ملايين دولار.

سابعاً - الملاحظات/التوصيات

٨٩ - واجهت الحكومة الاتحادية الانتقالية، على مر السنين، عدة تحديات، وتغلبت على البعض منها، وكان عليها أن تواجه تحديات جديدة. وتبين مرونة الحكومة أنه بإمكانها، بالعزيمة والدعم المناسب، أن تبدأ في تكريس وجودها في جميع أنحاء الصومال. وسيطلب هذا الأمر الثبات والالتزام الكامل بخريطة الطريق، والقدرة على التعاون في الداخل والتنسيق مع الجهات الفاعلة الخارجية.

٩٠ - وظل الصومال أولوية، والتزامي ثابت. والأمم المتحدة عازمة على دعم عودة الصومال إلى الحياة الطبيعية.

٩١ - ويجب أن نستمر في التعامل مع المشاكل المعقدة في الصومال بقدر من العناية والإحساس القوي. ونحن نسير نحو نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١٢، ينبغي بذل جهود خاصة لحماية المكاسب الأمنية والسياسية التي تحققت بشق الأنفس في السنوات القليلة الماضية. ويجب علينا التأكد من أن جميع الجهود تساهم في نهاية المطاف في تنفيذ خريطة الطريق. وآمل أن المناسبات القادمة، مثل تلك المخطط لها في لندن واسطنبول، ستساعد على تعزيز مشاركتنا في سبيل دعم الصومال.

٩٢ - وطلب إلي مجلس الأمن، في قراره ٢٠١٠ (٢٠١١)، تقديم معلومات مستوفاة عن التقدم الذي أحرزته المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالقياس بخريطة الطريق. وللأسف، وكما هو مبين في الفقرات من ١٢ إلى ١٨ أعلاه، لم تحترم بعض المواعيد النهائية المتفق عليها. وفي حين أرحب بالحركة في العملية، يجب على المؤسسات الاتحادية الانتقالية إحراز

تقدم ملموس في ما يخص المنجزات الرئيسية المستهدفة، ولا سيما تلك التي تتطلب حداً أدنى من الموارد. وتشمل الأولويات على مدى الأشهر القليلة المقبلة إقرار البرلمان للخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار، ووضع الصيغة النهائية للدستور، وإصلاح البرلمان.

٩٣ - وفي هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أن المفسدين قد يخضعون لتدابير محددة الهدف وأن مجلس الأمن قد أعلن مراراً أن الدعم المستقبلي المقدم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية سوف يتوقف على إنجاز هذه المهام. وبينما أرحب بالالتزام المعلن بمكافحة الفساد، أحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على مضاعفة الجهود للقضاء على أي فساد مالي أو سوء إدارة للمساعدة المقدمة من الجهات المانحة يشتهه فيه.

٩٤ - وإن كنت أشيد بسخاء الجهات المانحة، وخصوصاً استجابة للكارثة الإنسانية، فإن الموارد المتاحة للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي من أجل الصومال لا تتناسب مع التحديات أو الولايات الممنوحة. وإنني أدرك الحاجة إلى اتخاذ تدابير تقشفية في ظل المناخ الاقتصادي والمالي الحالي، ولكن حتى مع زيادة تحصيل الإيرادات، يحتاج الصومال للمساعدة المستمرة من أجل تنفيذ خريطة الطريق. وإنني أرحب بدور الجهات المانحة الجديدة وأشجعه في هذا الصدد.

٩٥ - وفي نفس الوقت، يجب على الصومال تولي المسؤولية الكاملة عن شؤونه الخاصة. وينبغي أن يستدرّ ويستخدم موارده الخاصة لبناء القدرات المؤسسية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لتحسين تحصيل الإيرادات. هذا أمر حاسم من أجل بقاء البلاد على المدى الطويل.

٩٦ - وبالإشارة إلى أحكام القرارين ١٩٦٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٠ (٢٠١١) ذات الصلة، أجدد ندائي إلى الدول الأعضاء الذي ورد في تقرير الأخير، إلى أن تقدم الدعم فوراً لنشر قوات بعثة الاتحاد الأفريقي.

٩٧ - ويجب ألا تصرف الإنجازات الهامة التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي انتباهنا عن كونها لا تزال تفتقر إلى التجهيزات والتمويل المناسبين. وكما ذكرت في تقارير السابقة، تظل ثغرات خطيرة متبقية أيضاً في حزمة دعم الأمم المتحدة للبعثة، ولا سيما النقص في تعزيزات القوات وتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، التي تحتاج إلى أن تكون على نحو يمكن التنبؤ به وأكثر استدامة. وعلمنا بأن عمليات السداد قد تأخرت حتى الآن تسعة أشهر، مما يضع عبئاً غير مقبول على الموارد المالية المحدودة للبلدان المساهمة بقوات التي تبذل تضحيات جسام بالفعل نيابة عن المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، وفي حال البدء بنشر

قوات بعثة الاتحاد الأفريقي خارج مقديشو، فإن الاحتياجات التشغيلية ستتطلب عناصر للتمكين وتعزيزات للقوات للسيطرة على مقديشو وهيئة سبل التنقل الأساسية بشكل فعال.

٩٨ - لذلك أعتزم إشراك مجلس الأمن في مناقشات بشأن إدراج التكاليف المستردة للمعدات المملوكة للوحدات وتوفير تعزيزات للقوات، مثل وحدات المروحيات والنقل والقدرات الهندسية، في إطار حزمة دعم الأمم المتحدة للبعثة. وإلحاقاً بقرارات مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر، ستواصل الأمم المتحدة مشاركتها في عملية التخطيط المستمر، وستعرض خيارات لمجلس الأمن على وضع الصيغة النهائية للمفهوم الاستراتيجي للعمليات المستقبلية المبينة في الفقرتين ٣١ و ٣٢.

٩٩ - وإني أرحب بالموافقة على خطة الأمن الوطني والاستقرار من قبل مجلس الوزراء وأحث على موافقة البرلمان عليها في أقرب وقت. وستظل الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في تطوير قوات الأمن والشرطة، بيد أنها تجدد التشديد على الحاجة إلى المساءلة والشفافية، وإلى الاستلام الفعلي للمعدات ومراقبتها وإدارة المعدات والموارد التي تقدمها الجهات المانحة. وأنا ممتن للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لدعمها، عبر ترتيبات ثنائية وعبر رعاية اللجنة الأمنية المشتركة على السواء، وأحث الجهات الأخرى على المساهمة في هذا الجهد.

١٠٠ - بفضل الدعم القوي المقدم في حالات الطوارئ من قبل الجهات المانحة، قطع مجتمع المساعدة الإنسانية شوطاً كبيراً نحو عكس اتجاه المجاعة عن طريق سرعة تعزيز مستوى المساعدة المقدمة. فبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، انتقلت ثلاث مناطق هي باي وباكول وشبيلي السفلى من أصل ست مناطق أعلن عن احتياج المجاعة لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابقة إلى مستويات مرحلة ما قبل المجاعة، وانخفض عدد الصوماليين الذين يعانون من المجاعة من ٧٥٠.٠٠٠ فرد إلى ٢٥٠.٠٠٠ فرد. غير أن أوجه التحسن الهشة هذه لا يمكن أن تدوم إلا إذا استمرت المساعدة في حالات الطوارئ على نفس الوتيرة، مما يستلزم تعهد الجهات المانحة بالتزامات كبيرة من أجل تمويل النداء الموحد لعام ٢٠١٢.

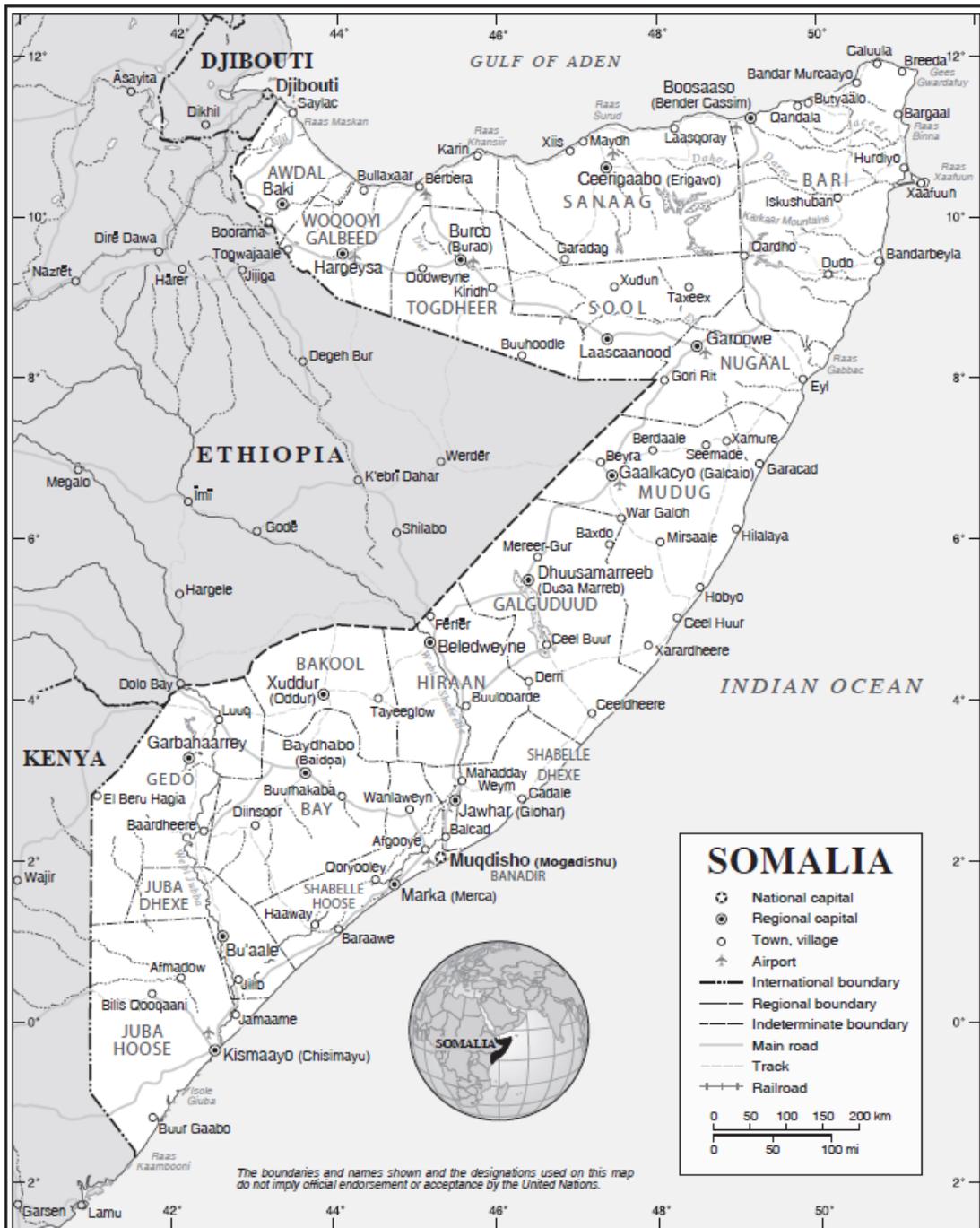
١٠١ - ويساورني القلق أيضاً إزاء الحظر الذي فرضته حركة الشباب على عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية عاملة في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، مما يعرض للخطر التحسن الهش الذي تحقق، في وقت يظل فيه ٣ ملايين من الصوماليين في جنوبي الصومال يعانون من أزمة إنسانية. هذا ولا يزال يساورني القلق إزاء تأثير القتال الدائر على المدنيين. وأؤكد من جديد أنه يجب على جميع أطراف النزاع احترام القانون الإنساني الدولي والإحجام عن ارتكاب أعمال من شأنها أن تؤدي إلى نزوح المزيد من الأهالي أو عرقلة وصول المساعدة الإنسانية للمحتاجين.

١٠٢ - وأرحب باستراتيجية الأمم المتحدة للإنعاش وتحقيق الاستقرار في مقديشو. ورغم أن بعض المشاريع يجري تنفيذها، فإن مواصلة التنفيذ تتوقف على توفر الأموال في المستقبل وعلى تعزيز إمكانية الوصول الآمن إلى مقديشو. ولإني أحث الجهات المانحة على توفير تمويل إضافي على نحو يتسم بالمرونة بما يسمح بسرعة تقديم المدفوعات من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان.

١٠٣ - ويساورني شديد القلق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال، وأدعو جميع الأطراف إلى أن تضع حداً على الفور لهذه الانتهاكات وأن تكفل تقديم مرتكبيها للعدالة. وأرحب بالاتفاق المبرم بين منسق الأمم المتحدة المقيم ورئيس الوزراء من أجل إنشاء فرقة عمل للتصدي لأعمال العنف القائم على أساس الجنس وحماية المدنيين وتشجيع الأطراف المعنية على المضي قدماً بهذا المسعى على وجه السرعة. وأرحب أيضاً بالتزام الحكومة الاتحادية الانتقالية مجدداً بتوقيع وتنفيذ خطة يقررها مجلس الأمن من أجل وضع حد لتجنيد قواتها للأطفال واستخدامهم، وأتطلع إلى إنجاز هذه الخطة في الوقت المناسب. وأحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على العمل مع منظومة الأمم المتحدة على كفالة أن يتلقى الأطفال المسرحين من قوات الأمن ومن حركة الشباب على خدمات مناسبة على الفور وعلى المدى البعيد.

١٠٤ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق، سيؤدي وجود الأمم المتحدة المتزايد في الصومال إلى تعزيز العمل مع السلطات، وخاصة على صعيد دعم تنفيذ المهام الانتقالية وحرارة الطريق. وفي هذا الصدد، أرحب بالانتقال الوشيك لممثلي الخاص إلى مقديشو. وأرحب أيضاً بفتح السفارة التركية في مقديشو والالتزام باتخاذ نفس الخطوة الذي أعرب عنه كل من المملكة المتحدة وإيطاليا، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. وأحث الآخرين على حذو حذوهم.

١٠٥ - وأخيراً، أشيد بحكومي بوروندي وأوغندا لاستمرارهما في التضحية والالتزام بقضية السلام في الصومال. وأكرر تعازي إلى أسر الضحايا، بمن فيهم أقرباء أفراد القوات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفائها وجنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذين لقوا مصرعهم. وأعرب أيضاً عن امتناني لمثلي الخاص لتفانيه والتزامه بالارتقاء بقضية السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. علماً بأن العاملين في الأمم المتحدة وفي المنظمات الشريكة، رجالاً ونساءً، في ظروف عسيرة يؤدون دوراً خاصاً في ضمان حصول الصوماليين على أفضل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يمنحه.



Map No. 3690 Rev. 8 UNITED NATIONS
May 2011 (B&W)

Department of Field Support
Cartographic Section

الاجتماع الاستشاري المتعلق بإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال

بيان بشأن إقرار خارطة الطريق

مقديشو، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

١ - عُقد الاجتماع الاستشاري الأول المتعلق بإنهاء المرحلة الانتقالية في مقديشو في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٢ - وأدلى بكلمة في الاجتماع كل من صاحب الفخامة شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، وصاحب المقام الرفيع شريف حسن الشيخ عدن، رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، ودولة عبد الولي محمد علي، رئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية الانتقالية، وعبد الرحمن محمد محمود، رئيس ولاية أرض بونت في الصومال، ومحمد أحمد علين، رئيس ولاية غالمودوغ في الصومال، وصاحب المقام الرفيع افولا وامونيني، نائب الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويسر الاجتماع أغسطس ب. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

٣ - وضم المندوبون ممثلين للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، ومن ولاية أرض بونت في الصومال وولاية غالمودوغ في الصومال وأهل السنة والجماعة. وشارك أيضاً في أعمال الاجتماع حوالي ثلاثين جهة معنية من المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية التالية: الاتحاد الأوروبي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

٤ - وعُقدت جلسة خاصة بشأن الأزمة الإنسانية والجفاف المستمر، قدّم خلالها منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للصومال، السيد مارك باودن، إحاطة إلى المشاركين.

٥ - ونظر الاجتماع في أربع مهام ذات أولوية لإنهاء المرحلة الانتقالية قبل ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، وهي: الأمن، والدستور، والمصالحة، والحكم الرشيد، وأقر خارطة الطريق المبينة في التذييل ١، ووافق على المبادئ التالية من أجل تنفيذها:

(أ) تولي الصوماليين زمام هذه العملية: تقود الحكومة الاتحادية الانتقالية عملية تنفيذ خارطة الطريق من خلال العمل مع البرلمان الاتحادي الانتقالي والكيانات الإقليمية

وجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء ودوائر الأعمال وكبار رجال الدين وكبار السن والشباب؛

(ب) الشمول والمشاركة: تنفّذ المهام ذات الأولوية في خارطة الطريق على نحو شامل للجميع، بمشاركة الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي وولاية أرض بونت في الصومال وغالمودوغ وأهل السنة والجماعة والمجتمع المدني؛

(ج) الموارد: يتعهد كل من المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي بتقديم الدعم في الوقت المناسب لتنفيذ خارطة الطريق بما يتمشى مع خطة لتعبئة الموارد، تشمل محطات بارزة يجري الاتفاق بشأنها في غضون ٢١ يوماً. ويقدم المجتمع الدولي الدعم المالي على أساس النتائج وrehناً بتنفيذ المهام ذات الأولوية في خارطة الطريق؛

(د) وبالنظر إلى ضيق الوقت والموارد المحدودة، تعقد المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي، قدر الإمكان، اجتماعات داخل الصومال، للسماح للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بتكريس مزيد من الوقت لتنفيذ خارطة الطريق؛

(هـ) الرصد والامتثال: يُرصد تنفيذ خارطة الطريق على أساس مستمر وتُتخذ التدابير المناسبة لكفالة الامتثال للمعايير والأطر الزمنية وفقاً لاتفاق كمبالا.

٦ - وفي غضون ١٤ يوماً، تشكّل لجنة تقنية مؤلفة من المؤسسات الاتحادية الانتقالية والكيانات الإقليمية وأهل السنة والجماعة والمنظمات الإقليمية، بما فيها: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وذلك لتيسير التعاون بين الأطراف الصومالية ومع الشركاء الدوليين لتنفيذ خارطة الطريق. وتعمل اللجنة انطلاقاً من مقديشو.

٧ - أخيراً، أعرب الاجتماع عن امتنانه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وللبلدان المساهمة بقوات، وهي أوغندا وبوروندي والقوات الصومالية، على التضحيات التي ما برحت تقدمها للنهوض بقضية السلام والاستقرار في الصومال.

وُقع في هذا اليوم، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في مقديشو، الصومال

.....
دولة عبد الولي محمد علي،
رئيس الوزراء في الحكومة
الاتحادية الانتقالية

.....
عبدني فرح سعيد،
وزير التربية والتعليم، ولاية
أرض بونت في الصومال
محمد علي - نور حاجي،
وزير التعاون الدولي، غالمودوغ
رئيس وفد أهل السنة والجماعة
خليفة عبد القادر معالين نور،

.....
أغسطين ب. ماهيغا،
الممثل الخاص للأمين العام

.....
صاحب المقام الرفيع
افولا وامونيني،
نائب الممثل الخاص لرئيس
مفوضية الاتحاد الأفريقي
محمد سعيد عمر،
المستشار الأقدم لشؤون
الحكومة والسياسة العامة، الهيئة
الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
محمد إدريس،
رئيس بعثة جامعة الدول العربية
في الصومال

التذليل

خارطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال

المعيار المرجعي ١: الأمن - (أ) تحسين الأمن في مقديشو وسائر أنحاء الصومال

المهام الرئيسية والإطار الزمني	المسؤولية	الموارد	الامتثال
(أ) عقد اجتماعات اللجنة الأمنية المشتركة الشاملة لجميع مرتين في الشهر في مقديشو لمعالجة المسائل والتحديات الأمنية الرئيسية التي تواجه الصومال؛	- اللجنة الأمنية المشتركة؛ وزراء: الدفاع، الداخلية والأمن الوطني، المالية، التخطيط، ورؤساء وكالات الأمن الوطني، مركز المراقب - ولاية أرض بونت في الصومال، ولاية غالمودوغ في الصومال، أهل السنة والجماعة؛	- أمانة اللجنة الأمنية المشتركة؛ جدول الاجتماعات؛ أماكن المكاتب؛	*** عقد اجتماعات منظمة موسعة للنطاق (لمدة يومين) للجنة الأمنية المشتركة، تشمل الكيانات الإقليمية وأهل السنة والجماعة؛
(ب) إقرار الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار والبدء بتنفيذها بحلول ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. تنفيذ المجالات ذات الأولوية التالية على مدى الأشهر الـ ١٢ القادمة:	- البرلمان الاتحادي الانتقالي: رئيس البرلمان واللجنة البرلمانية المعنية بالأمن؛ اللجنة الأمنية المشتركة، والكيانات الإقليمية بما فيها أهل السنة والجماعة؛	- موظفو الأمانة؛	** نشر الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار على مستوى الكيانات الإقليمية قبل اعتمادها؛
(أولاً) إنشاء الهياكل الإدارية الأساسية وتوسيع نطاق الحفاظ على القانون والنظام لشمول المناطق التي انتقلت مؤخراً إلى سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية وكفالة إخضاع القوات الإقليمية الصومالية لاختصاص الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار؛	- البرلمان الاتحادي الانتقالي: رئيس البرلمان واللجنة البرلمانية المعنية بالأمن؛ اللجنة الأمنية المشتركة، والكيانات الإقليمية بما فيها أهل السنة والجماعة؛	- التمويل؛	*** الهياكل الإدارية الأساسية؛
(ثانياً) تعزيز دور الحكومة الاتحادية الانتقالية، على مستوى التكامل والتنسيق، لاختيار الميليشيات المحلية التي ستخضع لسلطتها؛	- رؤساء وكالات الأمن الوطني؛	- خطة العمل؛	*** إخضاع القوات الإقليمية الصومالية لاختصاص الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار؛
(ثالثاً) إنشاء لجان أمنية في المناطق/المقاطعات لتنسيق/تيسير الأمن المدني والقانون والنظام القائم؛	- الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء الرئيسية المشاركة في دعم تنمية القطاع الأمني.	- كبار الخبراء المعنيين بشؤون الأمن؛	*** دمج الميليشيات المحلية وتنسيقها؛
(رابعاً) البدء بتنفيذ برنامج فك ارتباط المحاربين/المنشقين/المستسلمين؛		- التدريبات.	*** لجان المقاطعات واللجان الأمنية؛
(خامساً) منع وجود الأطفال في القوات المسلحة؛			*** برنامج المنشقين.
(سادساً) بذل جهود لحماية المدنيين من جميع أشكال العنف المسلح، والتقييد بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.			

المعيار المرجعي ١: الأمن - (ب) كفالة الأمن البحري بفعالية وسياسة واستراتيجية مكافحة القرصنة

المهام الرئيسية والإطار الزمني	المسؤولية	الموارد	الامتثال
(أ) كفالة الأمن البحري بفعالية ووضع سياسات وتشريعات لمكافحة القرصنة بالتعاون مع الكيانات الإقليمية، مما يشمل ولاية أرض بونت في الصومال وأرض الصومال، بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ منع القرصنة وحماية موارد الصومال الطبيعية، وعلى وجه الخصوص:	- وزير مصائد الأسماك، وزير النقل والموانئ، وزير الداخلية والأمن الوطني، البعثة الصومالية لدى الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الكيانات الإقليمية بما فيها أهل السنة والجماعة؛	- عملية كمبالا، وتأمين التنفيذ؛ التمويل، وتعبئة الموارد؛	- تشريعات مكافحة القرصنة البحرية، اتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والإدارات الأخرى
(أولاً) الإعلان عن المنطقة الاقتصادية الخالصة بحلول ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛	- المبعوث الخاص لرئيس الوزراء المعني بمسائل المنطقة الاقتصادية الخالصة.	- فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.	
(ثانياً) تعيين منسق معني بشؤون مكافحة القرصنة يخضع لسلطة وزير محدد بحلول ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛ (ثالثاً) إنشاء قوة الشرطة البحرية الصومالية/حرس السواحل/قدرة على رصد السواحل بالتنسيق مع قوات الشرطة البرية؛			
(رابعاً) الاتفاق بحلول آذار/مارس ٢٠١٢ على استراتيجية للأمن البحري مع المناطق والحكومات الأخرى، بسبل منها عملية كمبالا؛			
(خامساً) وضع برامج مرتبطة بالمشاريع الاقتصادية الساحلية لإشراك المجتمعات المحلية في مكافحة القرصنة، وذلك بحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والبداة بعملية التنفيذ بحلول ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢؛			
(سادساً) بناء القدرات بحلول ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ لملاحقة قضايا القانون البحري ومحاكمة الجناة وإداعهم السجن؛ (سابعاً) سن تشريعات بحلول ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ لمكافحة القرصنة.			

المعيار المرجعي ٢: الدستور - (أ) وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور قبل إقراره

المهام الرئيسية والإطار الزمني	المسؤولية	الموارد	الامتثال
(أ) اتخاذ الحكومة الاتحادية الانتقالية قراراً مبدئياً بشأن كيفية المضي قدماً في العملية الدستورية بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛	- رئيس الوزراء، الوزير المعني بشؤون الدستور؛	- اللجنة الاتحادية	** تقرير مرحلي؛
(ب) تعيين لجنة الخبراء الصوماليين (المؤلفة من ٩ أشخاص كحد أقصى، بما يشمل ٤ نساء على الأكثر) بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لدعم إعداد مشروع الدستور؛	- رئيس الوزراء والوزير المعني بشؤون الدستور؛ رئيس البرلمان، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية؛	- اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور ولجنة الخبراء؛	** تعيين لجنة الخبراء وأمانة الخبراء الصوماليين؛
(ج) بدء المشاورات مع الجهات المعنية بشأن النظام الاتحادي ونظام الإدارة اللامركزية والمسائل الخلافية الأخرى بحلول ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛	- اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور ولجنة الخبراء؛	- الخبراء الخارجيون وموظفو الدعم؛ التمويل، الخبراء الدوليون، التدريبات، بناء القدرات؛	** الاجتماعات المواضيعية والاجتماعات الاستشارية للجهات المعنية؛
(د) عقد اجتماعات استشارية للجهات المعنية من أجل مناقشة النظام الاتحادي ونظام الإدارة اللامركزية وحل المسائل الخلافية الأخرى بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛	- رئيس البرلمان، الوزير المعني بشؤون الدستور، اللجنة البرلمانية المعنية بإصلاح الدستور، اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور، لجنة الخبراء؛	- الميزانية وخطة العمل؛	** تقرير عن مشاورات الجهات المعنية؛
(هـ) تعديل الميثاق الاتحادي الانتقالي بحلول ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لإتاحة المضي قدماً في العملية الدستورية؛	- اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور، لجنة الخبراء؛	- مناقشات المجموعات البورية؛	** مشروع الدستور؛
(و) الانتهاء من إعداد تقرير الجهات المعنية المتعلق بالنظام الاتحادي ونظام الإدارة اللامركزية وحل المسائل الخلافية بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛	- على نحو ما ورد أعلاه.	- مشاريع التعديلات؛	** اجتماع الجهات المعنية؛
(ز) نشر مشروع الدستور بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ عقد اجتماعات استشارية للجهات المعنية بحلول ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ للمصادقة على مشروع الدستور؛ نشر مشروع الدستور النهائي بحلول ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢.	- الترتيب المدنية؛ الإعلام؛ بناء القدرات؛ إصدار التقرير وتعميمه.	- الترتيب المدنية؛ الإعلام؛ بناء القدرات؛ إصدار التقرير وتعميمه.	** المشروع النهائي للدستور

المعيار المرجعي ٢: الدستور - (ب) إقرار مشروع الدستور

المهام الرئيسية والإطار الزمني	المسؤولية	الموارد	الامتثال
(أ) تعيين اللجنة المشتركة (الحكومة الاتحادية الانتقالية، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الإدارات الإقليمية، الخبراء، ممثلون عن منظمات المجتمع المدني - ١٥ شخصاً كحد أقصى. بمن فيهم ٥ نساء) بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ إعداد مشروع الدستور لإقراره؛	- الرئيس، رئيس الوزراء، رئيس البرلمان، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية؛ - اللجنة المشتركة؛	- اختصاصات اللجنة المشتركة، الميزانية، خطة العمل، الخبراء الدوليون، الأمانة، حشد الموارد، التدريب؛	*** تعيين اللجنة المشتركة؛ *** تقرير اللجنة المشتركة؛ *** عقد اجتماع الجهات المعنية، ييسره الممثل الخاص للأمين العام؛
(ب) الانتهاء من إعداد الخطة التحضيرية والتقرير من أجل الاعتماد المؤقت لمشروع الدستور بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛	- الرئيس، رئيس الوزراء، رئيس البرلمان، الإدارات الإقليمية، اللجنة التقنية، منظمات المجتمع المدني، اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور، الممثل الخاص للأمين العام؛	- النشر؛ - اجتماع الجهات المعنية: الميزانية وعملية التخطيط؛	*** اتفاق الجهات المعنية بشأن الإصلاح وطرائق إقرار مشروع الدستور؛ *** إصلاح البرلمان؛ *** الخطة التحضيرية؛
(ج) عقد اجتماع استشاري رفيع المستوى بحلول ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لمناقشة عملية تطبيق النظام الاتحادي في الصومال من خلال إنشاء حكومات للولايات وإدارات في المناطق والمقاطعات؛ وينبغي للاجتماع أيضاً أن يُفضي إلى اتفاق بشأن الخطة التحضيرية للاعتماد المؤقت لمشروع الدستور؛	- رئيس البرلمان، الوزير المعني بشؤون الدستور، اللجنة المشتركة، اللجنة البرلمانية المعنية باصلاح الدستور، اللجنة التقنية؛	- التقرير المشترك، اتفاق الجهات المعنية، مشروع التعديل؛	*** إقرار مشروع الدستور وإجراء الانتخابات
(د) البدء بإعداد الاعتماد المؤقت لمشروع الدستور بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛	- طرائق الإقرار؛ - إصلاح البرلمان، اللجنة التقنية، فريق الرصد الدولي.	- تساواريخ الانتخابات وتسلسلها؛ - الخطة التحضيرية؛	
(هـ) الانتهاء من إعداد الاعتماد المؤقت لمشروع الدستور بحلول ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛		- الخطة الانتخابية وآليات الرقابة.	
(و) البدء بعملية الاعتماد المؤقت لمشروع الدستور بحلول ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ اعتماد مشروع الدستور بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٢؛			
(ز) إجراء الاستفتاء الدستوري وفقاً لأحكام الدستور الجديد			

المعيار المرجعي ٢: الدستور - (ج) الإصلاح البرلماني			
المهام الرئيسية والإطار الزمني	المسؤولية	الموارد	الامتثال
(أ) قيام اللجنة البرلمانية المعنية بالإصلاح بتقديم التقرير المحلي عن إصلاح البرلمان بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ توصية اللجنة باعتماد إصلاحات فورية هادفة إلى كفاءة فعالية البرلمان الاتحادي الانتقالي لتنفيذ خارطة الطريق؛	- رئيس البرلمان، اللجنة المعنية بإصلاح البرلمان الاتحادي الانتقالي؛	- خطاب التعيين، اختصاصات اللجنة المشتركة، الخبراء البرلمانيون، خطة عمل حلقة العمل، الميزانية؛	*** توصيات بشأن الإصلاحات؛ *** إصلاحات لتنفيذ خارطة الطريق؛ *** تعيين اللجنة المشتركة؛ *** تقرير اللجنة المشتركة؛ *** اجتماع الجهات المعنية؛
(ب) البدء بإصلاح البرلمان الاتحادي الانتقالي بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ والانهاء من هذه العملية بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛	- الحكومة الاتحادية الانتقالية، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الإدارات الإقليمية واللجنة التقنية؛	- اللجنة التقنية	*** إدراج اتفاق وتقرير الجهات المعنية ضمن مشروع الدستور
(ج) تعيين اللجنة المشتركة (الحكومة الاتحادية الانتقالية، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الإدارات الإقليمية، المجتمع المدني والخبراء - بما لا يتجاوز ١٥ شخصا بمن فيهم ٥ نساء) بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لأغراض التشاور وإعداد التوصيات والطرقات لإنشاء برلمان اتحادي جديد بموجب دستور اتحادي جديد. وتحدد الجمعية التأسيسية حجم ومعايير البرلمان الجديد. وتستند جميع الولايات الحكومية الاتحادية إلى الميثاق الاتحادي الانتقالي. وعلى الحكومة أن تشجع تشكيل الولايات الاتحادية الجديدة على أساس الميثاق الاتحادي الانتقالي؛	- اللجنة المشتركة، الحكومة الاتحادية الانتقالية، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الإدارات الإقليمية واللجنة التقنية، الاتحاد الأفريقي، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛	- اللجنة المشتركة، الحكومة الاتحادية الانتقالية، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الإدارات الإقليمية واللجنة التقنية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛	*** إدراج اتفاق وتقرير الجهات المعنية ضمن مشروع الدستور
(د) الانتهاء من إعداد تقرير اللجنة المشتركة بشأن إنشاء برلمان اتحادي جديد بموجب الدستور الاتحادي الجديد بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛	- الممثل الخاص للأمين العام.	- اللجنة المشتركة، الحكومة الاتحادية الانتقالية، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الإدارات الإقليمية واللجنة التقنية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛	*** إدراج اتفاق وتقرير الجهات المعنية ضمن مشروع الدستور
(هـ) عقد اجتماع استشاري للجهات المعنية بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ للاتفاق على إنشاء برلمان اتحادي جديد بموجب الدستور الاتحادي الجديد؛	- الممثل الخاص للأمين العام.	- اللجنة المشتركة، الحكومة الاتحادية الانتقالية، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الإدارات الإقليمية واللجنة التقنية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛	*** إدراج اتفاق وتقرير الجهات المعنية ضمن مشروع الدستور
(و) إدراج اتفاق الجهات المعنية بشأن إنشاء برلمان اتحادي جديد بموجب الدستور الاتحادي الجديد في مشروع الدستور بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.	- الممثل الخاص للأمين العام.	- اللجنة المشتركة، الحكومة الاتحادية الانتقالية، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الإدارات الإقليمية واللجنة التقنية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛	*** إدراج اتفاق وتقرير الجهات المعنية ضمن مشروع الدستور

المعيار المرجعي ٢: الدستور - (د) الانتخابات والاستفتاء الدستوري

المهام الرئيسية والإطار الزمني	المسؤولية	الموارد	الامتثال
(أ) سنُّ إطار تشريعي للجنة الانتخابية المؤقتة؛	- رئيس البرلمان، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الوزير المعني بشؤون الدستور؛	- خطاب التعيين، أعضاء اللجنة؛ اللجان، خطة عمل حلقة العمل، الميزانية.	*** تعيين أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة؛
(ب) تعيين أعضاء أكفاء للجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة (٩ أشخاص كحد أقصى بما يشمل ٤ نساء على الأكثر) بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ الشروع في التحضير للانتخابات؛	- الرئيس، رئيس البرلمان، رئيس الوزراء، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية؛ - اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة؛	عمل حلقة العمل، الميزانية.	*** إعداد المبادئ التوجيهية؛ *** التشريعات المتعلقة بالانتخابات والأحزاب السياسية؛
(ج) إعداد المبادئ التوجيهية للانتخابات و/أو اختيار أعضاء البرلمان، وإدارات الولايات والمناطق والمقاطعات والإدارات المحلية، وتقديم المرشحين، وتسجيل المواطنين بوصفهم ناخبين، وإجراء الانتخابات والاستفتاء، وتنظيم الانتخابات والإشراف عليها بحلول ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛	- رئيس البرلمان، رئيس الوزراء، البرلمان الاتحادي الانتقالي؛ - اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة، وزير الداخلية والأمن الوطني؛ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛	خطط الانتخابات وتشكيل الأحزاب السياسية؛	*** عملية اختيار وترشيح أعضاء البرلمان؛
(د) سنُّ تشريعات بشأن الانتخابات بما يشمل تشكيل وتسجيل الأحزاب السياسية بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛	- على نحو ما ورد أعلاه؛ - اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة، ولاية أرض بونت في الصومال، الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.	التشريعات المتعلقة بالانتخابات والأحزاب السياسية؛	*** الانتخابات (المباشرة وغير المباشرة)
(هـ) إعداد خطط للانتخابات و/أو اختيار/ترشيح أعضاء للبرلمان، وإدارات المقاطعات والإدارات المحلية، وتسجيل الأحزاب السياسية، وتسجيل الناخبين، وتثقيف الناخبين، وتطبيق التربية المدنية بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ الانتهاء من إعداد خطة الأعمال التحضيرية بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢؛	- رئيس البرلمان، رئيس الوزراء، البرلمان الاتحادي الانتقالي؛ - اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة، وزير الداخلية والأمن الوطني؛ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.	خطط الانتخابات وتشكيل الأحزاب السياسية؛	*** عملية اختيار وترشيح أعضاء البرلمان؛
(و) البدء باختيار/ترشيح أعضاء البرلمان الاتحادي وإدارات المقاطعات والإدارات المحلية، بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢؛ والانتهاء من هذه العملية بحلول ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛	- رئيس البرلمان، رئيس الوزراء، البرلمان الاتحادي الانتقالي؛ - اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة، وزير الداخلية والأمن الوطني؛ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.	خطط الانتخابات وتشكيل الأحزاب السياسية؛	*** عملية اختيار وترشيح أعضاء البرلمان؛
(ز) إجراء انتخابات (مباشرة وغير مباشرة) لأعضاء البرلمان وإدارات المقاطعات والإدارات المحلية وانتخاب الرئيس بحلول ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢	- رئيس البرلمان، رئيس الوزراء، البرلمان الاتحادي الانتقالي؛ - اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة، وزير الداخلية والأمن الوطني؛ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.	خطط الانتخابات وتشكيل الأحزاب السياسية؛	*** عملية اختيار وترشيح أعضاء البرلمان؛

المعيار المرجعي ٣: التوعية السياسية والمصالحة

المهام الرئيسية والإطار الزمني	المسؤولية	الموارد	الامتنال
(أ) عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لتنفيذ المصالحة مع الكيانات الإقليمية بما فيها أهل السنة والاتفاقات السابقة، ثم البدء بالحوارات والتعاون مع المجموعات الأخرى في الصومال (ينبغي للكيانات الإقليمية الاستناد إلى الميثاق الاتحادي الانتقالي)؛	- الرئيس، رئيس البرلمان، رئيس الوزراء، مجلس الوزراء، الكيانات الإقليمية بما فيها أهل السنة والجماعة؛	- الاجتماع الرفيع المستوى في الصومال؛	** عقد اجتماع رفيع المستوى للجنة في الصومال - مجلس المصالحة؛
(ب) قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية، بالتشاور مع الكيانات الإقليمية، بما فيها أهل السنة والجماعة، بإعداد خطة المصالحة الوطنية بما يشمل حل المنازعات بين العشائر، وإقرار البرلمان لاستراتيجية التوعية الشاملة بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛	- الحكومة الاتحادية الانتقالية، البرلمان الاتحادي الانتقالي، الوزير المعني بالدستور والمصالحة، وزير الداخلية والأمن الوطني، الكيانات الإقليمية بما فيها أهل السنة والجماعة؛	- الأمين، المكتتب، الموظفون، الميزانية، حشد الموارد، خطة العمل؛	** إعداد تقرير عن اللجان المعنية بالإبلاغ عن عدد المناطق والإدارات المحلية التي جرت زيارتها، وعن طرائق العمل مع الإدارات المحلية، وعن الخدمات الأساسية؛
(ج) إصلاح وتنشيط لجنة المصالحة الوطنية بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛	- الرئيس، رئيس الوزراء، رئيس البرلمان.	- الميزانية وخطة العمل، آليات التنسيق؛	** تنفيذ طرائق العمل مع الإدارات المحلية
(د) تقديم الدعم للكيانات الإقليمية، بما فيها أهل السنة والجماعة، بهدف تنسيق ودعم المصالحة على الصعيد المحلي ومبادرات بناء السلام في شتى أنحاء البلد بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛	- الرئيس، رئيس الوزراء، رئيس البرلمان.	- المناطق والإدارات المحلية التي ينبغي زيارتها، تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان؛	
(هـ) إخضاع جميع المناطق لزيارات أمنية في إطار عمل الحكومة الاتحادية الانتقالية والكيانات الإقليمية الخليفة بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ و/أو إنشاء طرائق دعم الإدارات المحلية وتشغيلها/إنشائها؛	- الرئيس، رئيس الوزراء، رئيس البرلمان.	- حشد الموارد.	
(و) تنشيط لجان السلام القائمة في إطار الكيانات الإقليمية وتيسير إنشاء لجان جديدة منها بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تسهيلاً للمصالحة الشعبية/المحلية ومبادرات بناء السلام	- الرئيس، رئيس الوزراء، رئيس البرلمان.		

المعيار المرجعي ٤: الحكم الرشيد: (أ) الشفافية والمساءلة

المهام الرئيسية والإطار الزمني	المسؤولية	الموارد	الامتثال
(أ) تعزيز الآليات الرامية إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات الصومالية والدولية في مجال التنمية والعمل الإنساني بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛	- وزير التخطيط، وزير الداخلية والأمن الوطني، اللجنة التقنية؛	- عقد اجتماع مع وكالات المعونة لاستعراض آلية التنسيق؛	** تقرير عن التنسيق وتبادل المعلومات؛
(ب) سنُ التشريعات وتنفيذ التدابير بحلول ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لمكافحة الفساد وإساءة استعمال المناصب العامة على جميع المستويات الحكومية (كما فيها المحلية والإقليمية)؛	- رئيس الوزراء، رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، اللجنة التقنية؛	- فريق لإجراء تحليل جميع المقبوضات والنفقات في إيرادات الحكومة الاتحادية الانتقالية ودخلها؛	** تعزيز آليات التنسيق؛
(ج) تعيين أعضاء أكفاء في لجنة مستقلة مؤقتة لمكافحة الفساد (٩ أشخاص كحد أقصى، بمن فيهم ٤ نساء) بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛	- اللجنة المؤقتة لمكافحة الفساد، اللجنة التقنية، وزير العدل؛	- الخبراء، دراسة ميدانية	*** أعضاء اللجنة المؤقتة لمكافحة الفساد؛
(د) تعيين فرقة عمل كفؤة بحلول ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لإعداد تقرير عن جميع إيرادات الحكومة الاتحادية الانتقالية، ومقبوضاتها ونفقاتها، ورسوم المطارات، ورسوم الهبوط، ورسوم وقوف السيارات، ورسوم العبور الجوي، ورسوم وتكاليف الموانئ، بما فيها تكاليف ورسوم الرصيف، والاتصالات السلكية واللاسلكية، بما يشمل الجهات المناحة؛ إلخ.	- رئيس الوزراء، وزير المالية، وزير التخطيط، وزير التجارة؛	- عملية مراجعة الحسابات، بناء القدرات.	*** تقرير فرقة العمل؛
	- وزير التخطيط، وزير العدل؛	- الخبيرات، دراسة ميدانية	*** إقرار البرلمان للميزانية المالية؛
	- وزير المالية، وزير التخطيط، وزير التجارة؛	- الخبيرات، دراسة ميدانية	*** التدابير والأثر

المعيار المرجعي ٤: الحوكمة الرشيدة: (ب) إدارة المالية العامة			
المهام الرئيسية والإطار الزمني	المسؤولية	الموارد	الامتنال
(أ) كفالة تحصيل جميع الإيرادات الحكومية باستخدام الوثائق الحكومية الرسمية، ثم تسجيلها وفقاً للقانون وإيداعها لدى الصندوق الموحد، بالمصرف المركزي، بحلول ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛	- رئيس الوزراء، وزراء المالية والتخطيط والتجارة والداخلية؛	- عقد اجتماع مع وكالات المعونة المالية؛	إقرار البرلمان للميزانية *****
(ب) الانتهاء من إعداد تقرير شامل عن جميع إيرادات ونفقات الحكومة الاتحادية الانتقالية بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛	- وزير المالية، مراجع الحسابات العام، المحاسب العام؛	- لاستعراض آلية التنسيق؛	تقرير التدابير والأنثر بشأن تعيين الموظفين الحكوميين
(ج) استعراض وتحديث القانون الحالي للخدمة المدنية بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛	- رئيس الوزراء، وزير التخطيط؛	- فريق لإجراء تحليل جميع المقبوضات والنفقات في إيرادات ودخل الحكومة الاتحادية الانتقالية؛	وانضباطهم
(د) إعداد ميزانية مالية وطنية لسنة ٢٠١٢/٢٠١١ والموافقة عليها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛	- وزارة المالية، اللجنة الوطنية للخدمة المدنية، وزارة العمل؛	- الخبراء، دراسة ميدانية	
(هـ) البدء بعملية وضع استراتيجية وطنية للتنمية والإنعاش بحلول ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢	- وزير المالية.	- عملية مراجعة الحسابات، بناء القدرات.	